ماهية المجتمع المدني

استخداماته الفكرية وحدود صلاحية تطبيقه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي.

أ/ علي بن طاهر

إن السؤال الذي يبدو مهما في هذه الدراسة والذي يفترض أن يطرح بعد عملية تفكيك موسعة لمتغيرات المفهوم ومناقشة جادة لمركباته المتداخلة على المستوى النظري وأيضا العملي، وهو: هل أسهم الفكر السياسي في توضيح معنى مفهوم المجتمع المدني بشكل جلي بحيث يساعد الباحث في فك أسرار الغموض عندما يتعلق الأمر بدراسة الظواهر السياسية المعقدة؟ إلى أي مدى يمكن أن يكون مدخلا قابلا للتعميم؟ وما مدى صلاحيته للتطبيق في النموذج المراد دراسته؟ إنه سؤال يصب ضمن الأسئلة المحورية التي ظل علم السياسة يطرحها على الفكر السياسي ضمن عملية البحث، لأن كل عملية تنظير سياسي هي نتاج لهذا الفكر، والفكر السياسي الخالص هو الفكر الموضوعي الذي يتنافى مع الفكر المبرر، ولا يمكن أن يتحول إلى أداة هجوم أيديولوجية تخفي تحتها ميولات سياسية معينة مثل الليبرالية التي روج لها [فوكوياما] في كتابه "نهاية التاريخ" على أساس أن التاريخ انتهي والدولة انتهت ولم يعد سوى الحديث عن الدولة ذات التوجه الليبرالي، والأمر ينطبق أيضا على الديمقراطية والمجتمع المدني على الخصوص، وبهذا لا يبقى حضور المجتمع المدني سوى في بيئة المجتمع الغربي ممثلا في صورته البرجوازية الناضجة في عصر (التنوير)* مخفيا بذلك إنجازات المجتمعات الأخرى وإنجازات النخب الأخرى في مختلف الأصعدة.

حقيقة إن التعامل مع هذا المفهوم كمصطلح هو كتحصيل حاصل يرجع ظهوره إلى سياق نظريات التعاقد الاجتماعي

خلال الفترة الممتدة من عصر النهضة إلى القرن الثامن عشر في أوروبا، وارتباطه بواقع المجتمع الصناعي الرأسمالي الغربي بدءا بالفكر الكلاسيكي والليبرالي ثم الماركسي إلى غاية المفهوم الحديث، لكن من الخطإ أن تظل عملية البحث تنظر إليه كمصطلح متجاوزة حركيته المجتمعية التي تتواجد بدرجات متفاوتة في المجتمعات. فالمصطلح مرتبط بأصل النشأة (ارتباطه بالبرجوازية) وأما المفهوم يتعدى ذلك ويصبح حبيس التراكيب الاجتماعية المختلفة والخصوصيات الثقافية المتنوعة، وبهذا المعنى فالمجتمع المدني له علاقة بكل كيان اجتماعي. لكن المفارقة تكمن في مدى فاعلية المجتمع المدني وهذا بطبيعة الحال حسب درجة الثقافة السياسية السائدة.

فمن الخطإ أن تبقى العملية البحثية مربوطة بالمفاهيم الموضوعة والجاهزة (المجتمع المدني، المجتمع الصناعي أو البرجوازي)، فهذا عمل يضلل الباحث وقد يضلل العملية البحثية برمتها، ومن ثم وعلى ضوء هذا التحليل يمكن أن تطرح الأسئلة التالية وفق ما يلي: هل المجتمع المدني هو بالضرورة مقابل للمجتمع البرجوازي؟ هل هو مفهوم ثابت يستخدم في تحليل المجتمعات؟ هل هو بالضرورة مفهوم يساوي الديمقراطية؟ هل يستمد شرعيته من ماركس وهيجل وغرامشي؟ وهل هو بالضرورة المجتمع المدني الذي يفترض تجاوز البنى القبلية والمحلية لمصلحة مبدإ "المواطنة" الذي هو نتاج الموروث الأوروبي المؤسس على انتصار الرأسمالية؟ وكيف يتم تحديد معناه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي؟

-هل أن عملية البحث تفرض عند الحديث عن المجتمع المدني الانطلاق من نظام معين نعني به (النظام الرأسمالي وتطوره إلى نظام العولمة) والذي يفترض وجود علاقات وقوى إنتاجية متطورة مع العلم أن علاقات القوى الاجتماعية في الواقع العربي عموما وفي الواقع الجزائري خصوصا ريفية المنشإ، إضافة إلى تكوينها ضمن مخزون اجتماعي وثقافي واقتصادي معروف، مصدر ثقافته السياسية ترجع إلى المنظومة التاريخية كمرجعية للمشارب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

يبرز اليوم مفهوم المجتمع المدني كعنوان محوري في الخطاب السياسي الرسمي وفي الخطاب المطلبي لكافة القوى السياسية المشاركة منها أو المبعدة عن الدوائر السياسية للسلطة تقريبا في كل المناسبات

على المستوى السياسي وخاصة الأكاديمي في المحاضرات والملتقيات والندوات المنظمة من قبل الهيئات والمؤسسات والأندية والأحزاب السياسية التي تزعم أنها تمثل "المجتمع المدني"، وفي ظل هذا الانتشار الواسع لهذا المفهوم في الخطاب السياسي العربي عموما بين مؤيد أن يبرز لأخذ مكانه بين قوى المجتمع الواسع المساهمة في التغيير وفي تحقيق الديمقراطية. وبين معارض نظرا لاغتراب المفهوم واستحالة نقل التجربة وتطبيقها على الواقع الاجتماعي والسياسي الذي يختلف سياقه بصورة جذرية عن السياق الأوروبي الرأسمالي الذي ظهر فيه.[1]

في ظل هذا التضارب المعرفي تفرض متطلبات الدراسة معرفة تاريخية المفهوم وتحديد مرتكزاته الأيديولوجية والمعرفية، كما تبلورت في الفكر السياسي الغربي لدى العديد من المفكرين من خلال تفسيراتهم وتحليلاتهم المختلفة، بهدف إبراز إلى أي مدى ظل المفهوم مرتبطا بأصل نشأته؟ وهو الأمر الذي جعل الفكر السياسي كما أسلفنا سابقا، غير قادر على تجاوز السياق الأوروبي دون أن يحدد للمفهوم معناه الموضوعي الشامل.

يطرح مفهوم المجتمع المدني أسئلة عديدة، تستدعي عملية البحث تقديم إجابة عن كيفية تأسيسه وتطوره، ويتوجب على الباحث تنزيله في ظرفيته التاريخية ومعطياته السياسية والثقافية والاجتماعية التي أبرزته إلى الوجود، لأنه مهما تباينت الآراء الفكرية والمعرفية والتفسيرات والتحليلات المختلفة في تفكيك مركباته وعناصره، إلا أنه لا يمكن تجاوز الواقع الاجتماعي والسياسي المتمظهر في الصراع الأيديولوجي الذي شهده السياق التاريخي الأوروبي.

إن الأمر يستلزم إذن معايشة الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي والذي أوضح معالمه حركة النهضة وحركة الإصلاح الديني ضمن عملية التنوير المؤدية إلى إحداث نقلة نوعية في مجال الفكر من خلال الإعلان أن الإنسان هو قيمة بحد ذاته وينبغي أن يحترم كذلك بغض النظر عن ديانته أو مذهبه أو معتقده السياسي، وكان من نتائجها الوقوف في وجه السلطة المطلقة والتوصل إلى صياغة دستور متحرر من التطرف وتشكيل لبنات مجتمع مدني في أوروبا قائم على أساس مفهوم المواطنة، يلغي الانتماءات الطائفية والمذهبية والاحتكام إلى إرادة الأغلبية عن طريق الاقتراع العام.

إذن ليس من الصدفة أن يولي فلاسفة ومفكرو الحركة التنويرية والإصلاحية التي تمخضت عنها الثورات الكبرى في القرنين السابع عشر والثامن عشر وعلى رأسها الثورة الفرنسية، اهتماما خاصا بمفهوم المجتمع المدني وجعله مقابلا للدولة الاستبدادية وليس من الصدفة أن يقترن تطور مفهوم المجتمع المدني بتطور كل من الليبرالية والماركسية والصراع بينهما ثم تباين الرؤى بينهما (بين مذهب الدولة الاجتماعية - الديمقراطية- الاشتراكية – المبالغة في نزعة مركزية الدولة دون مراعاة الحدود، وبين دعاة الليبرالية واعتمادهم الزائد على آليات السوق دون مراعاة المبادئ[2].

إن الحديث عن المجتمع المدني هو حديث عن إطار نظري يرتكز على جملة من المفاهيم الفلسفية والسياسية، برزت معالمها في ظل الصراع السياسي الحاسم الذي شهدته أوروبا كما تمت الإشارة إليه قبل قليل، والتي جاءت لتؤسس وتبرز نشأة وقيام المجتمعات السياسية الجديدة، كالليبرالية والماركسية، فهي إذن مفاهيم تبريرية نقيضة للعلم وتقدم الأيديولوجية قبل كل شيء.

الحرية والمساواة في نظر العقد الاجتماعي الذي يدعو إليه الفلاسفة أمثال [هوبز ولوك وروسو] ليست إلى تعبيرا عن الرفض الفلسفي لقيود المجتمع الإقطاعي والديني في الوقت الذي كانت تحد من تطور المجتمع المدني الرأسمالي الناشئ، فما هي في حقيقة الأمر إلا تجسيد مثالي للمرحلة الجديدة التي يتم التبشير بها وجاءت نظرية العقد لتقوم بتحطيم الأساس الطبيعي للنظام الإقطاعي والديني وتقوم بتبديله بأساس آخر ونظام اجتماعي آخر قائم على عقد يبرمه الأفراد. وهكذا انعكس هذا الطابع الأيديولوجي بالضرورة على كل المفاهيم وبشكل خاص على مفهومي المجتمع المدني والدولة.

بروز مصطلح "المجتمع المدني" مقابل "المجتمع الطبيعي" من جهة و"المجتمع الديني" من جهة أخرى في سياق نظريات العقد الاجتماعي في المجتمع الأوروبي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الذي مثل نقطة حاسمة معبأة بشحنة دنيوية أرضية مزدوجة ضد الأساس الطبيعي للنظام القائم من جهة وفكرة "الحق الإلهي" التي كانت تحكم المجتمع الأوروبي من جهة أخرى، ليعكس الشرط الأساسي ضمن الشروط التاريخية لنشوء فكرة المجتمع المدني، إذا ما تم الاعتماد على طبيعته التاريخية، ثم انتقاله

فيما بعد إلى درجة المواجهة حتى يجعل من المجتمع دورا موازنا لسلطة الدولة بهدف مراقبة وتقييد السلطات بمعنى توسيع نطاقه ليشمل النطاق السياسي والثقافي، فيعكس حيوية المصالح الأخرى الموازية لمؤسسات "المجتمع السياسي" أو الدولة، كما سنرى عند المفكر الإيطالي [أنطونيو غرامشي].

أ- المفهوم الليبرالي الكلاسيكي للمجتمع المدني: ظل هدف فلاسفة القرنين (السابع عشر والثامن عشر) يتمحور حول محاولة التأسيس والتبرير لمجتمع ناشئ وهو المجتمع الرأسمالي الليبرالي في مواجهة النظام الإقطاعي، وعلى رأس هذا القطاع الفكري فلاسفة العقد الاجتماعي الذين اتجهت تصوراتهم في تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني نحو تقويض الأسس الفكرية للنظام القائم وتبرير النظام الرأسمالي الجديد.

لذلك يلاحظ تأثر المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني بفلسفة العقد الاجتماعي التي تشير إلى العلاقة التي تجمع المجتمع المدني بفلسفة العقد الاجتماعي، على أساس أن مدنية المجتمع إنما تعكس المصالح الخاصة، وميدان المنافسة الحرة بين الذوات المستقلة التي تسعى نحو البحث في إشباع الحاجات الخاصة، إذ بإمكان الأفراد في حالتهم هذه، أي حالة طبيعتهم الأولى تلبية حاجاتهم بحرية وكرامة في إطار تنظيمات المجتمع المدني.

يظهر إذن مفهوم المجتمع في سياق –نظرية العقد الاجتماعي- فالمفهوم المرادف للمجتمع السياسي، وقد أوضح جون لوك** هذه المسألة في صياغته لنظرية المجتمع الليبرالي الذي تتطابق فيه الدولة الليبرالية هو المجتمع المدني ، ويبدو فيها المجتمع المدني بدلالة واحدة إلى الصورة نفسها التي يبدو فيها "المجتمع السياسي".

يبرز – جون لوك- و- جون جاك روسو- أهمية المجتمع المدني كنتاج لفكرة التعاقد الاجتماعي انطلاقا من شرعية المصلحة التي يتساوى فيها الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية والتي تمتعوا بها في حالتهم الطبيعية في ظل غياب السلطة القادرة على ضبط وتنظيم شؤون الحاجات. فالمجتمع المدني في تصور فلسفة هذا العقد هو الرد على هذه الحاجات من خلال إيجاد سلطة بديلة يعترف بها اجتماعيا وسياسيا تكون وظيفتها سن وتنفيذ القوانين المنسجمة مع قانون الطبيعة على نحو مقبول لديهم جميعا.

المجتمع المدني وفق أرضية العقد الاجتماعي هو المجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد، لكن باعتبار هؤلاء الأفراد ذوات حُرَّة مستقلة تبحث عن صالحها الخاص في ذاتية مطلقة وحرية مطلقة لا تحدها إلا حرية الذوات الأخرى، معنى هذا أن المجتمع المدني وهو الحرية التي يجسدها العقد الذي يتم فقط بين هذه الذوات الحرة المستقلة.

تبدو لنا العلاقة داخل المجتمع المدني رابطة بين أفراد مستقلين ومتساوين يحكمها العقد المبرم بينهما في حرية مطلقة وتامة، يباشرون نشاطهم ويمارسونه بحثا نحو حماية أمنهم ومصالحهم، وتبدو لنا الدولة سلطة عامة فوق المجتمع وصراعاته، وظيفتها الأساسية حماية هذه العلاقة التي أساسها الحرية والمساواة، لكن عمليا هذه العلاقة التي تحدث داخل المجتمع المدني لا تحدث بين قوى اجتماعية لها مراتبها الاجتماعية وتدرجها الاجتماعي المتماسك، فلا يمكن أن تتجاوز ذاتية الفرد وأنانيته التي تبحث سوى عن إشباع الحاجات[3].

إذن ما يبدو لنا ضمن نظرية العقد الاجتماعي في المنظور الليبرالي على أن المجتمع المدني هو مجتمع الإرادة العامة والمجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد، فهو لا يدخل إلى في حيز "الوهم الأيديولوجي"[4]، بل يبدو لنا من الناحية العملية علاقات بين قوى اجتماعية غير متساوية، علاقات يضبطها قانون السيطرة والتبعية، ولا نرى إطلاقا مجتمعا مدنيا له بنيانه المتكامل وآلياته الاجتماعية والسياسية التي تتعايش فيها القوى الاجتماعية على أساس تعايش حريات الأفراد كما يرى فلاسفة العقد الاجتماعي على المستوى النظري.

في الوقت الذي كان فيه مسعى فلاسفة العقد الاجتماعي يتجه نحو بلورة مفهوم المجتمع المدني في صيغته التعاقدية، في الوقت الذي يلاحظ فيه مسعى النظرية الليبرالية نحو مواكبة التحولات التاريخية والاجتماعية السياسية في أوروبا من خلال العمل على صياغة مبادئها ومفاهيمها على أرض الواقع، والعمل على تهيئة المجال للمجتمع البرجوازي الناشئ، والسماح بتطور حدوده الأيديولوجية والسياسية، وهنا يبقى المجتمع المدني في المفهوم الليبرالي حبيس المجتمع البرجوازي.

عندما يقال إن المجتمع المدني تبلور مع نشأة المجتمعات البرجوازية والعلاقات

الرأسمالية، لا يعني هذا ضرورة أن يتساوى المجتمع المدني مع المجتمع البرجوازي، ولا يعني هذا بالضرورة أن يرتبط المفهوم مع الليبرالية الاقتصادية، خصوصا عندما يوضع كشرط أساسي من قبل الباحثين خلال القيام بأي دراسة لها علاقة بموضوع الدولة والمجتمع المدني. فمن الخطإ جدا أن يبقى متغير –الرأسمالية- هو المستقل الذي يستخدم عند أي تحليل للمجتمعات.

إن تنزيل المفهوم في ظرفيته التاريخية لا يعني نقل التجربة في كل بحث له صلة بالموضوع، واستخدامه في الواقع المراد دراسته والذي يختلف تطوره الاجتماعي والاقتصادي بصورة جذرية عن سياق التطور في الغرب الرأسمالي. فإن كان للمفهوم ارتباط بالصراع الطبقي في أواخر التشكيلة الإقطاعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فهذا شأن تنظيمات المجتمع المدني التي تساوت وتطابقت مع المجتمعات البرجوازية التي برزت في النسيج الاجتماعي والسياسي الغربي، وبالتالي فلا ينبغي أن يلمس المفهوم كحقيقة تاريخية يجب أن تطبق شروطها كليا.

كما لا ينبغي أن يلمس المفهوم المتجلي سوى في صيغته المرتبطة بفلسفة العقد الاجتماعي التي تفترض أن علاقات القوى الفردية المتساوية الذات الحرة، قادرة على تحقيق الانسجام من تلقاء ذاتها، دون أن يكون للدولة دخل يتجه نحو ضبط السلوك وحماية الأمن، وهو ما جعل هيجل يعتبر المجتمع المدني ضمن نظرية العقد الاجتماعي عاجزا لوحده عن تحقيق الانسجام والأمن، بل لا يتحقق استقراره إلا في وجود الدولة التي توجه نحو الغاية الأخلاقية المحددة.[4]

الدولة هنا قادرة على صيانة المصالح الخاصة المتنافسة والمتعارضة، بل إن إشباع الحاجات لا يمكن تحقيقه إلا في ظل الدولة، والمجتمع المدني ما هو إلا مستوى واحد من مستويات الدولة التي تتعدى حاجاتها[5] حاجات تنظيمات المجتمع المدني، فالدولة عند هيجل كيان مقدس يمثل فيها المجتمع المدني جزءا أساسيا من نظامها الأخلاقي والروحي، ولا يتطابق معها على عكس ما أشار إليه فلاسفة العقد الاجتماعي.

يعتبر هيجل المجتمع المدني على أنه مجال تتنافس فيه المصالح المتعارضة، لكن مجال هذا التنافس لا يمكن أن يوجد إلا داخل الدولة المسماة - بالجماعة الأخلاقية- والتي استوعبت داخلها حقوق الأفراد

وواجباتهم واستوعبت في طياتها كل المؤسسات. هذا التنافس في رأي هيجل يجب أن يضبط قانونيا ولا ينبغي أن يخرج عن أخلاقيات الدولة. فكل خروج لهذه المصالح المتنافسة عن حدود الدولة يجعل المجتمع المدني هو المسؤول عن أسباب الخلاف والانقسام الاجتماعي والسياسي في نظر أخلاقية الدولة "وعندما يصبح الحق المجرد وسلطة قائمة في المجتمع فإنه لا يعود بعدئذ مجردا لكنه يصبح حقا إيجابيا أي قانونيا، وهكذا ينشأ نظام العدالة أو الهيئة القضائية" [6].

من هنا تبرز أهمية القوانين التي تفرض الرقابة من قبل كما يسميها هيجل بأجهزة العدل والشرطة التي تستلزم تطبيق القانون عندما تنشأ حاجة المجتمع المدني إلى الانتظام في هيئات مدنية من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة والتي تقودها الروابط والهيئات الحرفية والنقابية، والتي من حقها أن تحوز أيضا حق إدارة المصالح. المجتمع المدني في غياب الدولة يعد مجتمعا عرضة للتمزق السياسي في نظر هيجل، تجسده سوى المصالح الخاصة، ويؤدي في الأخير لأن يكون عائقا من عوائق الاستقرار والتي تحول دون تحقيق الوحدة السياسية والاجتماعية المرتقبة وهي (وحدة المجتمع الألماني).

في هذه الحالة يلاحظ تحول الفيلسوف الألماني هيجل من مرحلة ما هو كائن إلى مرحلة ما ينبغي أن يكون وهو رغبته في أن يكون المجتمع المدني ويمثل جملة العلائق والوسائط التي تربط بين الأسرة من جهة والدولة من جهة أخرى فتتفاعل، فيها العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بهدف التحول من مجتمع قائم على رابطة القرابة والدم إلى مجتمع المواطنة والولاء إلى الدولة والتي تمثل النظام السياسي القادر على صيانة وحماية مصالح تنظيمات المجتمع المدني.

يتحقق هذا الانسجام حسب تصور هيجل بشرط تفاعل المنظومات الثلاث([7]) التي تحددها فلسفته والتي تمثل اللحظات الحاسمة التي تشكل منها المجتمع المدني وهي منظومة الحاجات – منظومة العدالة والقضاء- ومنظومة الإدارة والهيئات الحرفية. وتأتي الدولة هنا لتحقق الاتفاق بين المصلحة الخاصة والعامة ضمن الوظيفة الأساسية المسندة إليها، ولا يكون للمجتمع المدني أي دور سوى داخل الدولة.

مـاذا يعـني أن يخصـص هيجـل موقعـا متميـزا للدولـة باعتبارهـا كيانـا سياسـيا متحكمـا في ذاتـه ولا يكـون فيهـا للمجتمـع المـدني مجـرد لحظـة مـن لحظـات الحيـاة الروحيـة كمـا تشـير فلسـفة هيجـل؟ ومـاذا يعـني أن لا يمثـل المجتمـع المـدني سـوى حلقـة الوصـل التـي تقـع بـين الأسـرة الأبويـة والدولـة الـتي تـتحكم في ذاتهـا عـن طريـق نظـام أخلاقـي يفـرض عمليـة انتقـال واسـعة نحـو الـولاء والدولـة والخضـوع لجهازهـا الإداري والسياسي؟

ألا يعـد هـذا تقليـلا مـن أهميـة المجتمـع المـدني والنظـر إليـه نظـرة سـلبية لصـالح تقـديس مبـالغ فيـه للدولـة؟ وألا يعتـبر هـذا فكـرا مبررا يحـاول أن يؤسـس إلى اسـتبداد مـن نـوع آخـر أشـار إليـه هيجـل مـن دون أن يدري؟

واضـح أن صـياغة هيجـل لدلالـة مفهـوم المجتمع المدني تقترن بمنظومة فكرية تحاول بنـاء نظريـة سياسـية معينـة انطلاقـا مـن واقـع خـاص، وبالفعـل تضـمنت فلسـفة هيجـل رؤيـة خاصـة للمجتمـع المـدني تعكـس نمـوذج - المجتمـع الألمـاني- وتعيـد بنـاء الدولة القوية.

إن مخلفات الاستبداد الإقطاعي بألمانيا، المسـاهم في تفتيـت المجتمـع وإعـادة بنـاء الاستبداد من جهة، والخشية من أن لا تقوم الدولـة بمهـام التوحيـد القـومي وأن لا تتطلـع إلى تغيير منشـود مقارنـة مـع إنجلترا وفرنسـا وفي ظـل قـوى اجتماعيـة ضـعيفة عـاجزة عـن إقامة الأمن والاستقرار من جهة أخرى، دفع هيجـل إلى الـدعوة إلى بنـاء دولـة قويـة تتـولى مسـؤولية تحقيـق هـذه الإنجـازات والطموحات"[8].

فثمة إذا واقع اجتماعي وسياسي وطموح فرض على هيجل النظر إلى موضوع علاقة المجتمع المدني بالدولة بهذه الرؤية، جاعلا تحـرر المجتمـع المـدني مـن جسـد الـدول غـير وارد، لأن تركيبتـه غـير المسـتقرة والمهـددة بالانفجـار في ظـل تصـادم وتصـارع المصـالح الاجتماعيـة والسياسـية، تجعـل تـدخل الدولـة حتميـا لتـأمين حـل التناقضـات الداخليـة اللاصـقة بـالمجتمع المـدني، وهـي الأفكـار التي يستفيد منها كـارل مـاركس ويوظفها في نظريته المحددة لعلاقة المجتمع بالدولة.

لكـن المجتمـع المـدني ظـل هـو صـاحب المبـادرة تقربـه أيديولوجيـة الليبراليـة القائمـة على أسـاس الحرية الفردية (Individualisme) وهـي الشـرط الأساسـي لقيـام أي تجمـع

تطوعي مجسد للانفتاح والحرية والاستقلالية، وهذا ما جعل [ألكس دي توكفيل] في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" ينحاز جذريا إلى أن يكون المجتمع المدني هو المبادر في شغل كل الفضاءات المحتلمة في المجتمع. محذرا في الوقت نفسه من المخاطر التي يتضمنها التراث الهيجلي[9]، المبالغ في تعظيم دور الدولة وسيطرتها على المجتمع المدني باسم الصالح العام.

دعوة [ألكسي دي توكفيل] إذن، هي دعوة إلى تأسيس الجمعيات الحرة والتطوعية التي تعتمد على ذاتيتها في التحرك والتنظيم وهي شروط أساسية لقيام الثورة الديمقراطية التي أثارت انتباه صاحب كتاب الديمقراطية في أمريكا.

ب- المفهوم الماركسي للمجتمع المدني:

لا يمكن فهم التصور الماركسي للمجتمع المدني، إلا إذا تم تنزيل المفهوم أيضا في ظرفيته التاريخية ومعرفة المفاهيم المستخدمة في فلسفته عند دراسته التي أقامها في معرفة بنية المجتمعات الرأسمالية، كمفهوم الصراع الطبقي ومفهومي البنية التحتية والفوقية إلى جانب مفهوم ثورة البروليتاريا: ولأن المفهوم إنما يكتسي أهميته من نظرة ماركس إلى تاريخ الجماعات البشرية على أنه تاريخ الصراع الحقيقي داخل المجتمع، صراع بين البرجوازية وطبقة البروليتاريا.

إن بروز البرجوازية في تصور ماركس كقوة ثورية ضد الإقطاع وارتكازها على أيديولوجية رأسمالية قائمة على الاستغلال، سيؤدي مع مرور الزمن إلى ظهور طبقة البروليتياريا التي ستبرز هي الأخرى كقوة ثورية لكن ضد ممارسات الطبقة البرجوازية. ويرى ماركس من الضروري خلال هذه اللحظة أن يستمر بقاء الدولة لفترة محدودة، حتى يتم القضاء نهائيا على الطبقة البرجوازية، وعندها يصبح المجتمع بلا طبقات مما يؤدي إلى سقوط الدولة ولن تكون هناك حاجة إلى وجود سلطة.

إذا كان هيجل ينظر إلى المجتمع المدني كمجال تتنافس فيه المصالح المتعارضة داخل الدولة، فإن ماركس يضع هذا المجال مقابلا للدولة والتي لا تمثل في نظره إلا فضاء بيروقراطيا، بينما يمثل المجتمع المدني مجالا أوسع وأشمل من الدولة، فهو الذي أقامها وأنشأها خلال مرحلة معينة من تاريخ صراع الطبقات من جهة، وهو الذي يؤدي إلى اختفائها عند زوال الطبقات من جهة أخرى.

يشمل المجتمع المدني في نظر ماركس "مجمل الحياة التجارية والصناعية لمرحلة

معينة، وبذلك يتجاوز الدولة والأمة، بالرغم من أنه لا بد له على أية حال، من تأكيد ذاته في الخارج من حيث هو دولة، وفي الداخل من حيث هو قومية.. إن المجتمع المدني بصيغته هذه لا يتطور إلا مع البرجوازية، ومهما يكن من أمر فإن التنظيم الاجتماعي المشتق بصورة مباشرة من الإنتاج والتعامل، والذي يشكل في جميع العصور أساس الدولة وكل البقية الباقية من البنية الفوقية المثالية قد سمي على الدوام بهذا الاسم نفسه".[10]

يعتبر المجتمع المدني إذا وفقا للرؤية الماركسية التفاعل المادي لعلاقات الأفراد ضمن فترة تاريخية معينة من تطور المادية، ممثلا فضاء من الصراع بين المصالح الاقتصادية المتعارضة للطبقات، ومنه تتحدد طبيعة الدولة بناء على علاقات القوة السائدة التي تفرضها الطبقة المسيطرة اقتصاديا.

إذن حسب ماركس فإن المجتمع المدني لا يمثل فقط الجانب الاقتصادي الذي تتصادم فيه المصالح المختلفة للطبقات، بل يمثل أيضا الجانب السياسي، يسمى عموما حسب ماركس بالاقتصاد السياسي، ومن هنا فإن قراءة ماركس للمجتمع المدني تصبح مزدوجة، من جهة يمثل القاعدة الواقعية والمادية للدولة (مجتمع مدني اقتصادي)، وتناقضه مع الدولة من جهة أخرى يمثل المجتمع المدني السياسي.

المجتمع المدني الاقتصادي هو المجتمع البرجوازي الذي أقام الدولة في مرحلة معينة من تاريخ الصراع بين الطبقات، وهو أيضا الذي يؤدي إلى سقوطها في نهاية الصراع في حالة ما إذا اشتد الصراع وسيطرت طبقة العمال على الطبقة البرجوازية وعندما يتم ذلك يصبح المجتمع طبقة واحدة هي طبقة البروليتاريا، ثم يظهر المجتمع اللاطبقي ولن تكون هناك حاجة إلى وجود الدولة ومن ثم يختفي المجتمع المدني، لذلك نجد كارل ماركس في كتابه –رأس المال- يستغني عن مصطلح المجتمع المدني كبنية تحتية، ويحتفظ بمفهوم علاقات الإنتاج الاقتصادية والاجتماعية كفضاء تاريخي على أساس أن حركة التاريخ هي عملية نقل شكل الملكية الخاصة إلى شكل آخر جديد.

لكن من الناحية الواقعية فإن تكوينات المجتمع المدني ظلت قائمة بمختلف أشكالها الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والدبلوماسية والاجتماعية والثقافية في كل الأنظمة وحسب طبيعة ثقافاتها السياسية والقوة السائدة، محددة علاقتها بالدولة،

وفي الغالب فإن الدولة ظلت في مواجهة المجتمع المدني وفوق تكويناته، مستخدمة هنا الطبقة العاملة في الاستيلاء على السلطة وهيمنتها على زمام الأمور في كل من إيطاليا وألمانيا في إطار سلسلة التحولات الاجتماعية والثورية التي شهدتها أوروبا، بعد قيام الثورة البلشفية وظهور الحركات الفاشية والنازية التي سيطرت على السلطة والحكم بطريقة مطلقة.

يحاول أنطونيو غرامشي أن يستفيد من كل هذه التطورات التي حدثت في أوروبا، لأنه كان يحلم بأن وصول العمال إلى السلطة سيحقق المجتمع المدني المثالي وتصبح الدولة خادمة له، لكن تحول الطبقة العمالية إلى قوة دكتاتورية متمثلة في المجتمع الفاشي الشمولي في إيطاليا، دفع أنطونيو غرامشي إلى إعادة الاعتبار إلى مفهوم المجتمع المدني من خلال التفكير في تكوين أطر مدنية موسعة من مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة السلطة الفاشية. فكيف ينظر غرامشي إلى مفهوم المجتمع المدني؟ وما هي الإضافات المعرفية التي أدخلها عليه؟

يجب أن يتحول المجتمع المدني في تصور غرامشي "جذريا وواقعيا وليس على الورق عن طريق القانون وكتب العلماء فقط. الدولة هي الآلة التي تستخدم من أجل تطبيع المجتمع المدني مع البنية الاقتصادية وعلى الدولة أن تقصد القيام بهذه المهمة. من هنا كان على ممثلي التغيير في البنية الاقتصادية أن يقودوا الدولة"[11].

إذا كان ماركس ينظر إلى المجتمع المدني على أنه كيان مزدوج: مجتمع مدني اقتصادي من جهة، ومجتمع مدني سياسي من جهة أخرى، فإن غرامشي يقوم تحليله على المفهوم الثاني الذي استخدمه ماركس أي المضمون السياسي للمجتمع المدني، فهو يتفق معه بأن المجتمع المدني يمثل لحظة إيجابية فعالة في التطور التاريخي غير أن اللحظة الإيجابية والفعالة عنده تظهر في البناء الفوقي وليس البناء التحتي (القاعدة) كما يشير ماركس.

يتمظهر المجتمع المدني إذن في نظر غرامشي في الإطار السياسي الذي تمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية والسياسية، فليس الاقتصاد لوحده، بل أيضا الحيز الذي تتكون فيه الإيديولوجيات المختلفة التي تجسد الجسد الاجتماعي والسياسي للسلطة، وهذا الحيز في نظره إنما يتموقع بين القاعدة الاقتصادية وبين الدولة بقوانينها وأجهزتها الأمنية القمعية.

إن إستراتيجية التغيير الاجتماعي والسياسي تتطلب تعبئة موسعة من قبل مؤسسات المجتمع المدني تشمل المؤسسات الخاصة والحرة كدور الكنائس والمدارس والنقابات والنخبة المثقفة التي تضفي طابع الشرعية على التحرك السياسي والتي تمكن الحزب الشيوعي الذي تسند له مهمة السيطرة على جهاز الدولة كما يرى غرامشي، وهي التي تقوم بوظيفة توجيه السلطة رمزيا من خلال السيطرة غير المباشرة.

تتمثل السيطرة غير المباشرة في نظر غرامشي في الهيمنة الأيديولوجية الثقافية التي تمارس من خلال التنظيمات النقابية وعمل الأحزاب والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية المختلفة، وهو ما يمثل تمايزا يضعه غرامشي لتكوينات المجتمع المدني عن المجتمع السياسي (الدولة) ولكن هذا التمايز على حد تعبير غرامشي يجري بشكل متوازن، وهو ما يضع الطرفين يشتركان في عملية السيطرة على المجتمع، فبينما يحكم المجتمع السياسي سيطرته بطريقة مباشرة على أجهزة الدولة، ويقوم المجتمع المدني بسيطرته غير المباشرة من خلال الهيمنة على الأيديولوجية والثقافية.

إن الهدف الذي كان يحلم به غرامشي في إطار جعل النظرية الماركسية قادرة على تحقيق التغيير المنشود هو: خلق مجتمع مدني شيوعي لا طبقي، مجتمع متسق مضاد للبرجوازية يقوده الحزب وتقوده النخب المثقفة لكن إلى أي مدى يمكن أن يصدق هذا الاتجاه النظري من الناحية الواقعية؟

يرى عبد الباقي الهرماسي أن الاعتقاد الغرامشي لا يُقدِّر بدقة طبيعة الأحزاب الواحدة، فهي أحزاب ذات مشاريع كليانية تقود إلى الاستبداد ولا تؤدي إلى إدماج المجتمع المدني في صفوفها، بل تهمل الحركات والإستراتيجيات التي تقود إلى دَمقرطة المجتمع خارج الحزب الواحد، ثم إن حركة العمال التي يقودها الحزب الشيوعي والتي تطلع نحو القيام في لعب دور مضاد ومعاد للرأسمالية بهدف التغيير المنشود هو أمر مبالغ فيه وبالغ التعقيد خصوصا في ظل تنامي الحركات الاجتماعية والسياسية الجديدة [12].

تبقى فكرة المجتمع المدني برغم ما قدمه أنطونيو غرامشي مرفوضة في الأيديولوجية الماركسية، لأن وجود الطبقة العمالية المتجانسة في النظم الاشتراكية لا تسمح لتكوينات المجتمع المدني من ممارسة

نشاطها الاجتماعي والسياسي، ضمن خصوصية النظم الشيوعية ونظم الحزب الواحد، كما أن وجود تنظيمات المجتمع المدني يعني استمرار وجود نظام الطبقات ويؤدي إلى امتلاك طبقة ما على وسائل القوة والسيطرة وبالتالي يبقى موضوع الهيمنة والسيطرة ملازما لموضوع الطبقات، وهو الذي يتطلب خضوع نقابات العمال والجماعات المصلحية باستمرار تحت رقابة وسيطرة الدولة في الرؤية الماركسية.

ج- المفهوم الليبرالي الجديد للمجتمع المدني: إذا كان الاستخدام الجديد لمفهوم المجتمع المدني في المنظور الليبرالي يمثل اليوم على المستوى المحلي جملة الأطر الموسعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل بشكل مستقل نسبيا عن سلطة الدولة. ويمثل على المستوى العالمي شمولية المفهوم ليشمل كل المنظمات غير الحكومية التي تنزع نحو العمل التطوعي بما فيها القوى العابرة للقارات التي تتجاوز الحدود، فإن ذلك لا يعني إعادة صياغة المفهوم وإنما إعادة اكتشافه من جديد وجعله يتماشى وجملة التحديات السريعة والمتتالية التي سهلت انتقال المجتمعات نحو الديمقراطية.

لكن البعض يرى أن الشكل الجديد لمفهوم المجتمع المدني إنما هو في حقيقة الأمر إعادة لاكتشاف مضمونه كما جاءت صياغته في كتابات - أنطونيو غارامشي- بعد إزالة جوانبه الفلسفية الماركسية، وهو ما جعل الماركسيين المجددين الذين يميلون لدور المؤسسات غير الحكومية في التغيير الاجتماعي والسياسي، يُضمِّنون المفهوم أحقّية الدّفاع عنه، وامتلاك نصيب من تراثه الاجتماعي والسياسي.

إن الشيء الذي زاد المفهوم غموضا في ظل العولمة وأيديولوجية الدولة الليبرالية الجديدة هو تداخل العناصر الاقتصادية والاجتماعية بالعناصر الثقافية والسياسية، التي جعلت مضمونه يوظف تارة ضد مركزية الدولة، واستخدامه للرد على الاعتماد الزائد على آليات السوق في ظل تراجع الدولة عن وظائفها الاجتماعية والسياسية تارة أخرى.

هل يتوجب حينئذ على المجتمع المدني احتواء عامل السوق؟ كما يشير - كريشان كومار- في مذكرته الإضافية عن مفهوم المجتمع المدني. فكيف يتم التعامل إذن مع التحليل الماركسي القائل بأن - تحليل التركيب البنيوي- للمجتمع

المدني إنما يلتمس في الاقتصاد؟ وهل هو بالضرورة يلتمس في الاقتصاد؟ وألا يمكن الاتفاق مع التحليل الغرامشي (الجوانب غير الاقتصادية للمجتمع المدني)؟ فالمجتمع المدني بالنسبة إليه كينونة منفصلة ليس عن الجهاز القهري للدولة فحسب، وإنما أيضا عن المؤسسات الاقتصادية، وهو الميدان الذي يتم فيه فرض هيمنة المؤسسات الثقافية والاجتماعية.

ينقسم العلماء والمفكرون حول هذه الإشكالية حسب - كريشان كومار- إلى مذهبين اثنين أحدهما أوروبي والآخر أمريكي شمالي.

الأوروبيون أمثال (إيرنست غيللر Ernest Geller، جون كين وفيكتور بيريز، دياز Victor Pérez- Diaz) بالإضافة إلى المنظرين من أوروبا الشرقية يميلون لأن يكونوا معممين Généralistes حسب تسمية بيريز دياز، فيرون أن المجتمع المدني يشمل مجموعة المؤسسات السياسية الليبرالية وليس الأسواق فحسب، فهو المجتمع التجاري الليبرالي في جميع مظاهره. وهناك معممون آخرون ينطلقون ضمن نزعة ماركسية يميلون للتأكيد على المؤسسات غير الحكومية دون نسيان عامل السوق، وهناك الأمريكيون أمثال (جون كوهين Jean Cohen – وأندري أراتو Arato André) وجيفرِ ألكسندر Alexander Jeffrey فهم – أَدْنَوِيُّونَ Minimalistes- يسمحون بالحد الأدنى كما يسميهم - كريشان كومار- .

والغرابة في الأمر عندما يضيف صاحب المذكرة الإضافية عن المجتمع المدني - أنّ المذهبين إنما يكتسبان خلفيتهما العلمية والفكرية من المفكر الأوروبي (يورغن هابرماسJurgen Habermas) الذي يسير هو بدوره على منهجية –غرامشي- في إقامة التمايز بين الحقول الاجتماعية والثقافية والحقول السياسية والاقتصادية والفصل بينهما[13].

فليس من الصدفة أن يولي –هابرماس Habermas- المفهوم الغرامشي للمجتمع المدني، عناية خاصة باعتباره مفهوما مستقلا وليس مجرد مفهوم فلسفي، وجعله وسيطا مقابلا للدولة أو للمجتمع السياسي (الدولة في الإطار العام والمجتمع المدني في الإطار الخاص).

إذن لماذا هذا الاهتمام بما طرحه غرامشي وحتى في الكتابات السياسية الغربية؟ لأن الفكر الغرامشي يرفض

سيطرة ورقابة الدولة على أوجه الحياة المختلفة، بما في ذلك تنظيمات المجتمع المدني التي ترفض مجتمعا مستقلا إلى حد بعيد عن إشراف الدولة.

يحدث الأمر نفسه بالنسبة لليبرالية التي تراجعت فيها الدولة عن أداء وظائفها الاجتماعية والسياسية في ظل ظاهرة العولمة، فما يلاحظ اليوم هو رد المجتمع المدني في تمظهره لليبرالية عن نزعات الليبرالية المتوحشة واعتمادها الزائد على آليات السوق دون مراعاة الحدود والمبادئ، هي إذن نقاط الالتقاء بين الليبرالية الجديدة والفكر الغرامشي المتجرد من جوانبه الفلسفية.

وعلى هذا الأساس يستخدم المجتمع المدني اليوم للتعبير عن مجموع الوسائط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على السواء والتي تقوم بأدوارها في إطار إرادي وبشكل مستقل ضمن إطار موجة التغيير الديمقراطي، ردا على مغالطة المبالغة في نزعة مركزية الدولة وسيطرة الحزب الواحد من جهة. وردًّا على مغالطة الاعتماد الزائد على آليات السوق دون قيود، في ظل تقليص دور الدولة من جهة أخرى.

إذن يستخدم مفهوم المجتمع المدني في المنظور الليبرالي الجديد في الرد من جهة على دكتاتورية الدولة في العالم الثالث ضمن موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها المجتمعات المتجهة نحو الديمقراطية، التي لعبت فيها تنظيمات المجتمع المدني دورا في تعزيز عملية الانتقال، وهي العملية التي سماها- هنتجتون- بالموجة الثالثة للديمقراطية[14] ومن جهة أخرى يستخدم المفهوم سلاحا في يد المجتمعات المدنية الدولية العالمية (Global Civil Society) والتي تقودها الحركات المناهضة لاحتكار الشركات الرأسمالية العالمية التي تراجعت في ظلها الدولة الوطنية عند أداء الوظائف والأدوار المسندة لها.

لكن عملية الاختراق الخارجي المتكررة من قبل قوى العولمة الرأسمالية حوّلت وظيفة المجتمع المدني من لعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة، إلى إطار يقتصر فقط على التخفيف من حدة المشاكل، وجعلته مرتبطا بشبكاتها المساهمة في تمويل أنشطته وتحركاته.

فطالما ظلت العولمة تهدف إلى إعادة هيكلة الرأسمالية وإدماج اقتصاديات العالم في الاقتصاد الرأسمالي وفق الشروط المرسومة مثل فرض حرية انتقال رؤوس الأموال والخدمات ومشاريع الاستثمار دون

قيود، كان لزاما على آليات العولمة أن تحتوي تنظيمات المجتمع المدني حتى تقوم بدور البديل للدولة الوطنية والقومية في حل المشاكل التي تنخر جسم الفئات العمالية الفقيرة في العالم الثالث من جراء تطبيق سياسة الهيكلة والإصلاح التي أوصت بها المؤسسات الرأسمالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي[15].

إن هذه الإستراتيجية المتمثلة في استيعاب الحركات الاجتماعية والسياسية وتوجيهها ضمن آليات العولمة الثقافية والاقتصادية التي تقوم بالترويج للقيم الثقافية وتسويقها وفق التصور الغربي لليبرالي والذي يخدم بالدرجة الأولى قوى السوق العالمية التي لا تسعى سوى إلى تحقيق الربح، جعل مفهوم المجتمع المدني بهذا الشكل غير قابل للاستخدام في السياقات الأخرى غير الغربية. وجعله يشير إلى التحيز العلمي والعملي الذي يحاول أن يصادر المفهوم، فيجعل كل من لا يرتبط بالتراث السياسي الغربي الليبرالي لا يتوافق مع المفهوم.

لكن الثابت في مفهوم المجتمع المدني في المنظور الليبرالي رغم الاستخدامات المختلفة له في الفكر السياسي الغربي، أنه يكتسي خصوصية متميزة، فيبرز كحركة تعطي مشروعية لكل التنوعات البارزة في شكل جمعيات واتحادات ونقابات وأحزاب في رسم دولة قائمة على احترام القانون والمؤسسات الدستورية.

تقبل الدولة الليبرالية بوجود مجتمع مدني متعدد الأنساق والأشكال في إطار مؤسسات موسعة تتبادل أدوار الرقابة، وتظهر فيها المجتمعات المدنية مستقلة إلى حد بعيد عن إشراف الدولة من خلال تنظيمها التلقائي وعملها التطوعي، إن الشيء الذي يميز الليبرالية عموما والمجتمع المدني خصوصا هو فكرة استقلالية المؤسسات، المسماة لدى المدرسة الأنجلوسكسونية بـ "السلطات المضادة"، ومن هنا يعكس المجتمع المدني في المنظور الليبرالي[16] أوجه العمل الطوعي المؤسسي، المستقل عن إشراف الدولة، الهادف إلى تحقيق جملة الأغراض الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

2- إشكالية مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي الإسلامي:

هل يمكن الحديث عن وجود مجتمع مدني أو شيء قريب منه في التراث السياسي العربي والإسلامي في الممارسة التاريخية على المستوى العملي؟

هناك من يدعو إلى رفض استخدام مفهوم "مجتمع مدني" في الفكر العربي والإسلامي، لأن المفهوم مرتبط بواقع اجتماعي غربي رأسمالي يستند إلى فلسفة نفعية لا تركز إلا على الحق الخاص في مجال الملكية والدفاع عنها كمعالم رئيسة للحريات الفردية، فهو في الأصل وليد ظروف تاريخية لا يمكن مطابقتها مع الظروف التاريخية العربية، وهو أيضا المفهوم الذي استخدمه المجتمع الغربي ضد السلطة التي كانت تجمع بين المدني والكنيسي بهدف الفصل بينهما، فلا يجد حينئذ أساسه الأيديولوجي إلاّ في تفاعلات ثلاثة أنظمة من القيم المعتقدات: الليبرالية والرأسمالية والعلمانية، وهي كلها أنظمة لا تتفق مع القيم الإسلامية [17].

بل يذهب البعض في هذا الاتجاه إلى القول بأن الحديث عن صيغة المجتمع المدني "وفق النمط الليبرالي وإمكانية تطبيقه أو توفر مقوماته من حيث الشكل والمضمون في بلادنا العربية أو بلدان العالم الثالث عموما، فرضية غير قابلة للتحقق في ظل أوضاعها الراهنة لأنها تتخطى التركيبة الاجتماعية والاقتصادية التابعة والمشوهة في هذه البلدان، أو أنها تتعاطى مع المفهوم المجرد للمجتمع المدني في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة الليبرالية من المثقفين، وبعض المنظمات الحاكمة بما لا يضر بمصالح هذه النخب أو حلفائها في الداخل والخارج"[18].

إن عملية الرفض هذه تنطلق من كون أن التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في البيئة العربية قائمة على نمط علاقات تقليدية لم ترتق بعد إلى مستوى يسمح لها بالنهوض وأن عملية بناء المجتمع المدني، تتطلب وجود علاقات وقوى إنتاجية متينة ومتطورة ضمن إطار ثورة تغييرية تطال كل جوانب البنية الاجتماعية بكل تفاصيلها وتسمح بالتطبيق الملائم والانتقال التدريجي والنوعي الذي يعكس ما يوازي مضامينها.

إن العلاقات التقليدية التي ترتكز عليها التشكيلات الاجتماعية والسياسية في البيئة العربية لا صلة لها بالمجتمع المدني في تصور هذا الاتجاه الرافض للمفهوم في الخطاب السياسي العربي والإسلامي، فهي امتداد تاريخي لثقافة عشائرية وقبلية وممارستها أقرب إلى ممارسات المجتمع الإقطاعي في أوروبا في العصر الوسيط والذي جاء مفهوم المجتمع المدني ليشكل رفضا وتجاوزا لها[19].

ألا يعتبر هذا الرفض إقصاء للعلاقات التقليدية (الأهلية) من تعريفات المجتمع المدني، على أساس أنها تتجه نحو عرقلة العمل الديمقراطي بحجة أن الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي لا يمكن أن ترقى إلى مستوى نوعي، حتى تتحقق نقلة نوعية في الاقتصاد. فإلى متى يظل هذا الطرح قائما؟ وألا تعد المؤسسات الوراثية والعائلية في التاريخ العربي والإسلامي، المقدمة المشكلة لنواة المجتمع المدني؟ وألا يعد ما يسميه البعض اليوم بالمجتمع المدني الحديث، امتدادا تاريخيا لتكوينات المجتمع الأهلي بتركيباته التقليدية وتراثه السياسي المتنوع؟

هناك رأي آخر ينطلق من هذه الافتراضات ويعتبرها أساس البحث عن وجود المجتمع المدني الحالي (الذي تعتبره كافة القوى السياسية عنوانا ثابتا في خطابها وأدبياتها)، فما هي إذن مظاهر هذا الوجود؟ وهل أن أصول الفكر العربي الإسلامي وقيمه يمكن أن تستوعب مبادئ المجتمع المدني على المستوى النظري والعملي؟

إن معظم الكتابات والدراسات المتجهة نحو هذا المنحى الذي تحاول فيه إبراز طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني في التراث السياسي الإسلامي أو الذي تحاول فيه إخضاع المفهوم إلى الرؤية الإسلامية، فهي في حقيقة الأمر تسعى جادة لتقديم نموذج مؤسسات المجتمع المدني كما تراه في التراث السياسي في الخبرة الاجتماعية الإسلامية من زاوية دفاعية عن الفكر، في الوقت الذي لا تخفي فيه إقرارها بانتساب المصطلح إلى منظومة القيم الغربية التي لا يتساوى فيها المدني والديني.

إن مفهوم "المجتمع المدني" في مضمون هذه الدراسات ومن منظور "علم الاجتماع الإسلامي" كما يسميه البعض، ليس أمرا جديدا على التراث الإسلامي وعلى الحضارة الإسلامية "فالدولة والمجتمع والحكومة وفقا للنص الإسلامي ووفقا للممارسات الحضارية الإسلامية – فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة كبعض فترات الدولة الفاطمية هي دولة مدنية ومجتمع مدني وحكومة مدنية، فليس هناك قداسة لفرد أو حاكم، أو مؤسسة، بما فيها مؤسسة علماء الدين نفسها، فهي مراجع علمية فقط، يمكن الاختلاف معها دونما وقوع في الإثم، بل إن الدعوة إلى الاختلاف معها واجب إسلامي، وهكذا فنحن أمام سياق مدني في جوهره حتى ولو لم تكن كلمة مدني هنا هي التعبير الأصح". [20]

تستدل هذه الدراسات وفقا للخبرة الاجتماعية والسياسية خلال التاريخ العربي الإسلامي نموذج مجتمع المدينة الذي أقام دولته المتوافقة معه، بناء على عقد اجتماعي وسياسي ودستور منظم للعلاقات الاجتماعية القائمة على الحرية والمساواة والتسامح والتعاون، والتي مثلت فيه إدارة الرسول (صلى الله عليه وسلم) إطارا تتوافق فيه الدولة مع المجتمع، ويتوافق فيه المجتمع مع الدولة.[21]

إن فكرة العقد الاجتماعي هنا وفق هذا الرأي لا تبدو افتراضية كما هو الشأن عند روسو (Jean Jaque Rousseau)، عندما يعلن ذلك في كتابه الخاص بالعقد الاجتماعي ضمن إطار نظري افتراضي في ما ينبغي أن يكون، بل هي تعبر عن صورة مصغرة لواقع اجتماعي وسياسي ضمن فترة تاريخية معينة، وهي مدنية الرسول ﷺ، وفترة الخلافة لرئاسة الدولة من بعده والتي تمت عن طريق (البيعة) الممثلة لمبدإ (سيادة الأمة) كما تشير الأسس الدستورية والقانونية التي تقوم عليها نظرية الدولة في الإسلام.

إذا كان المجتمع المدني قد مثّل في الغرب وفي بداية تأسيسه مجتمع السلطة المطلقة عن طريق عقد إيجابي مثالي يقيم نظاما اجتماعيا تبرمه المنافسة الحرة بين الذوات المستقلة التي تبحث عن إشباع الحاجات الخاصة دون معرفة المراتب الاجتماعية في ظل نشوء الرأسمالية، فإن المجتمع المدني مثّل في ديار الإسلام وفي بداية نشوئه مصلحة الجماعة دون تجاوز حقوق حريات الفرد، بناء على وثيقة عقد تبرمه مؤسسات الأمة المتمثلة في أهل (الحل والعقد)، التي تقوم بدورها باختيار (الإمام مقابل التزامه بحراسة الدين وسياسة الدنيا)[22].

يبدو هنا المجتمع المدني مع بداية التأسيس في دولة المدينة وفي ظل عهد الحكومات الصالحة كما يسميها- حسين مؤنس- في كتابه "عالم الإسلام"، متوافقا مع المجتمع السياسي، لكن يحدث الانفصال بينهما في ما بعد وبالضبط في عهد حكومات القهر والتغلب وحينها ظل المجتمع المدني في طريق والدولة في طريق آخر، إلا أنّ الملفت للانتباه كما يشير صاحب الكتاب، أن الدولة لم تستطع أن تبتلع المجتمع المدني كما حصل في النظم الشمولية، ولم تقم بتهميشه والسبب في ذلك راجع إلى كون المجتمع المدني ظل هو أساس الوجود الإسلامي[23].

لقد ظل المجتمع المدني فاعلا في ظل الدولة القائمة من خلال استقلالية علمائه في

الفتوى والتشريع والتثقيف، واستقلالية قضائه، وظلت تكويناته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعلمية تطبع الفضاء المجتمعي الحر، المتجه نحو اختيار أدائه التطوعي والذي تقوم به المساجد والأوقاف والطرق الصوفية ونقابات الحرف والصنائع وجماعة العلماء، وأهل الإفتاء ونقابات التجارة[24].

إن الحجية العلمية التي تعتمد عليها مثل هذه الدراسات في إمكانية الحديث عن وجود ما يسمى بالمجتمع المدني ضمن الرؤية الإسلامية، هي المقاربة الخلدونية وما تضمنته من مفاهيم يمكن استخدامها في النظر للمفهوم من زاوية سوسيولوجية مساعدة على التفسير والتحليل.

يسمى المجتمع المدني في (مصطلحه الحديث) عند ابن خلدون بالتجمع الحضري والذي تتكون فيه الدولة التي لا يمكن أن توجد إلى في ظله ضمن عملية التحول أو الانتقال من التجمع البدوي إلى غاية مرحلة التمدن الذي تنضج فيه –العصبية- وهو الشرط الذي يضعه ابن خلدون في كل تجمع حتى تستمر الدولة في النمو والتطور التدريجي إلى غاية مرحلة الاكتمال، إذ يذكر في مقدمته على أن تأسيس الدولة "إنما يكون بالعصبية وأنه لا بد من عصبة كبرى جامعة للعصائب، مستتبعة لها، وهي عصبية صاحب الدولة الخاصة من عشيرة وقبيلة"[25].

يضيف ابن خلدون "فلا بد من عصبية تكون أقوى من جميعها تغلبها، وتستتبعها وتلتحم جميع العصبيات فيها، وتصير كأنها عصبية واحدة كبرى"[26]، أي بعد تحول الأفراد والجماعات من طور البداوة إلى الطور الثالث من التجمع البشري، وهو التجمع الحضري الذي تتجمع فيه عصبية هؤلاء مشكلة بذلك تجمعا حضريا يتسم بكل مقومات النمو والقوة والصنائع المؤدية إلى قيام الدولة.

تظهر الدولة هنا في المقترب الخلدوني كمتغير تابع له علاقة بالنتيجة، وأما المجتمع المدني فهو المتغير المستقل الذي تتشكل فيه العصبيات وتلتحم مع بعضها وهو الذي تتكون فيه الدولة، ومن ثمّ فبقاؤها محكوم ببقاء المجتمع المدني واستمراريته.

هذا هو الذي يفهم من خلال رؤية ابن خلدون للمجتمع والدولة، وهذا هو المجتمع المدني الناشئ من سياق الحضارة العربية الإسلامية ومن خصوصية التجربة المجتمعية والسياسية التي تؤكد على مدنية المجتمع

الذي ظلت تكويناته طرفا فاعلا ضمن العملية السياسية، وظل فيها المسجد محورا فاعلا ضمن هذه التكوينات مهما كانت طبيعة السلطة وطبيعة نخبها الاجتماعية والسياسية الصاعدة والهابطة على مستوى النظم السياسية طيلة فترات التاريخ العربي الإسلامي.

لكن هل استمر هذا الأداء الفعلي التطوعي الحر والمستقل لتكوينات المجتمع المدني ضمن عملية انتقال النظم خاصة في خضم تصارع وتصادم النخب على السلطة في فترة تخلصها من القبضة الاستعمارية وانتقالها إلى بناء الدولة الوطنية والقومية؟

إن الشيء الذي حدث هو ابتلاع المجتمع المدني كلية والسيطرة عليه وجعله خاضعا للدولة، مما جعل قدرة المشاركة متضائلة تارة ومعطلة ومنعدمة كلية تارة أخرى، لأنها من الناحية الواقعية لا تمثل سوى مصالح معينة ضمن أجهزة الدولة أو الحزب الحاكم ولا تقوم سوى بكسب تأييد وإضفاء الشرعية على النخب الحاكمة.

فثمة إذن أنظمة سياسية ظلت مغلقة أمام "مطالب المشاركة السياسية، على الرغم من التحول الديمقراطي الذي شهدته هذه الدول خلال السنوات الأخيرة، فلم يسفر التحول الديمقراطي عن وصول القوى الشعبية إلى جهاز اتخاذ القرارات السياسية وانتقاء السياسيات العامة أو الاقتراب منه، وإنما ظل يدور في الإطار الشكلي والمظهري والاستعراضي مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة لا تجد طريقها إلى السلطة" [27].

إلى جانب إفراغ المسجد من محتواه ومضمونه الحقيقي وإبعاده عن كل ممارسة سياسية، سعت هذه النظم المغلقة إلى إلغاء كل تنظيم يحاول أن يبلور مطالب وحاجات الفئات الاجتماعية والسياسية، وعلى إثره ظلت تنظيمات المجتمع المدني مسلوبة من كل الامتيازات الاجتماعية والثقافية والسياسية، ولم تعد تمثل مجموع الوسائط التي تعمل بشكل مستقل عن سلطة الدولة من جراء إشاعة ثقافة الخضوع وسلب امتيازات المواطنة[28].

إذن يتحول المجتمع المدني هنا إلى مجتمع آخر، من مجتمع يحتضن النشاط ويؤطره بمحض إرادته ويقوم بجميع الأدوار لصالحه، إلى مجتمع مدافع عن مكاسب النخب النافذة في الحكم، ويقوم بتوظيف جميع تكويناته من أجل بقاء وديمومة النظام السياسي. وهو ما يتطلب اليوم في نظر البعض إعادة اكتشافه كما وجد في التراث العربي الإسلامي والانتقال به إلى طور جديد

من أطوار التحضر والتمدن، لأن الفكر الإسلامي يؤكد في الأصل على مدنية المجتمع ويدعو إلى استعمال العقل في التدبير والتعبير عن حاجات الغير ومنع الظلم والدفاع عن حقوق الإنسان دون إضعاف الدولة ولأن عملية التنمية شأن عام تتطلب حضورا مشتركا لكل من الدولة والمجتمع المدني.

لكن المشكلة التي تظل قائمة وهي كيف يمكن إقامة مؤسسات للمجتمع المدني ذات استقلال نسبي في إدارتها وتدبيرها ضمن إدارة وتدبير الدولة؟

فإذا كانت فكرة مدنية المجتمع المتمظهرة في التنظيم الجماعي والتوجه الأخلاقي والعمل التطوعي الأهلي، مطلوبة في المنظور الديني والاجتماعي، فكيف يمكن جعلها قابلة للتوسع؟ وإذا كان العمل الأهلي النابع من الموروث العربي الإسلامي، فكيف نجعله اليوم يعبر عن حاجات المجتمع حتى يساعده في تحقيق الانسجام والتماسك، دفاعا عن حقوق الإنسان وجعله مواكبا للتعددية الديمقراطية؟

فإذا كانت الجماعات الأهلية الإسلامية بموروثها العائلي والقبلي قدمت خلال الدولة الاستعمارية نموذجا للدفاع ومواجهة التحدي، وإذا كانت الطرق الصوفية والمساجد ومؤسسات الوقف مثلت نموذج المؤسسات التي حاولت أن تستقل بفضل مخزونها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي عن الثقافة الكولونيالية، متخذة العمل الإرادي محورا رئيسا في تحقيق أغراضها، فيكف نجعلها اليوم تمثل المؤسسات الوسيطة التي تعبر عن الاهتمامات المختلفة للفئات الاجتماعية والسياسية في ظل تعقد العلاقات السياسية والاجتماعية بين الدولة من جهة والمجتمع الذي يسمى مدنيا من جهة أخرى؟

إذا كان العلماء بالنظر إليهم "مؤسسة أمة تعكسها نماذج متنوعة في التاريخ الإسلامي، مادة المؤسسات القادرة على فرض رقابتها على السلطة لصالح الرعية كأحد أطراف العلاقة السياسية"،[29] فهل بإمكانهم في ظل شمولية النظم السياسية تمثيل العمل الطوعي الجماعي المستقل، دون أن يكونوا محل اختراق من قبل آليات السلطة ودون أن يكونوا واجهة لانتماءات سياسية؟

وهل يمكن أن يستقل المسجد عن تغول سلطة الدولة دون أن يتم توظيفه لخدمة أغراضها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية؟

قائمة المراجع:

*اتجاه اجتماعي وسياسي ظهر في أوروبا في القرن الثامن عشر، لتصحيح نقائض المجتمع القائم ومحاولة تغيير أساليب حياته عن طريق نشر العدالة والوعي والمعرف العلمية، حاول ممثلوه الوقوف في وجه الكنيسة والإقطاع في فترة الإعداد للثورة البرجوازية، من مفكريه فولتير وروسو، ومنتسكيو...

(1)غازي الصوراني، تطور المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، ط1، دمشق، مركز دراسات الغد العربي،. 2004، ص 18.

(2) كلاوس أوفه، المجتمع المدني والنظام الاجتماعي – الفصل بين السوق والدولة والمجتمع المحلي والجمع بينهما، (ترجمة أحمد حمود)، الثقافة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد107، 2001، ص 59- 60.

❖ يمكن إجمال المبادئ التي تضمنتها فلسفة جون لوك:

1- الناس جميعا أحرار وهم متساوون في حقهم في الحرية

2- الحقوق الطبيعية ليست منحة من أحد وإنما هي من خصائص الذات البشرية

3- جميع الناس متساوون في الحقوق والواجبات

4- تنشأ السلطة السياسية على أساس التعاقد الاجتماعي المبني على التراضي بين طرفي العقد ينظر إلى: جون لوك، رسالة ثنائية في الحكم المدني، (ترجمة ماجد فخري)، بيروت، 1959، ص 142.

(3)مداخلة حسام عيسى، على بحث بن سعيد بن سعيد العلوي (نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث) ورقة مقدمة إلى ندوة: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 69.

(4)مداخلة حسام عيسى، المرجع نفسه، ص 70

(5) هربرت ماركوز، العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية (ترجمة فؤاد زكريا)، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 204- 205.

(6)Bertrand Badie, Sociologie politique, Paris: Presses universitaires de France, 1979, p 104-105.

(7)ولترستيس ، فلسفة هيجل المجلد الثاني فلسفة الروح، (ترجمة إمام عبد الفتاح)، بيروت: دار التنوير، 1982، ص 98.

(8)هيجل ، مبادئ فلسفة الحق، (ترجمة تسيير شيخ الأرض)، دمشق، وزارة الثقافة، 1974، ص 232- 245.

(9) كريم أبو حلاوة، "نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره"، وتحليلاته في الفكر العربي المعاصر، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، دمشق بدون تاريخ ، ص 62 . – راجع: ماركوز، العقل والثورة ، مرجع سبق ذكره، ص 218.

(10) عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية من القرن التاسع عشر إلى اليوم : دراسة مقارنة، في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 97.

(11) ماركس ، إنجلترا، الإيديولوجيا الألمانية، (ترجمة فؤاد دايوي)، دار دمشق بدون تاريخ.

(12) أنطونيو غرامشي، قضايا المادية التاريخية، (ترجمة فواز طرابلس)، بيروت، 1971، ص 59.

(13)عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية من القرن التاسع عشر إلى اليوم : دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 99.

(14) كريشان كومار، "حول مصطلح المجتمع المدني"، مذكرة إضافية عن مفهوم المجتمع المدني وميادينه، ترجمة عدنان جرجروس)، الثقافية العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 107، 2001، ص 38.

(15) كريشان كومار، مرجع نفسه، ص 39.

(16)فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، الكويت: عالم المعرفة، 1988، ص 25.

(17)دول الموجة الثالثة للديمقراطية، ينظر إلى: Samuel Huntington, The third wave : democratisation in the late twentieth century , Oklahoma Univ, Press, 1990.

(18)حول فكرة المؤسسة، والمدخل المؤسسي ينظر إلى: صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي للمجتمعات متغيرة ، (ترجمة: سمية فلوعبود)، ط1، بيروت: دار الساقي، 1993، ص 253.

(19)مداخلة مجدي حماد، على بحث وجيه كوثراني (المجتمع المدني والدولة في

التاريخ العربي) ورقة مقدمة إلى ندوة: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1992، ص 146.

(20)غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(21)كمال السيد، حميد إبراهيم في مداخل على البحث كوثراني، مرجع سبق ذكره، ص 144.

(22)محمد مورو، المجتمع المدني (إشكالية المصطلح والممارسة) ، في: عبد الغفار ومحمود مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، ط1، دمشق: دار الفكر ، 2003، ص 105.

(23)عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2002، ص 22 - 24.

(24)لمزيد من الاطلاع على الأسس الدستورية والقانونية للدولة الإسلامية، راجع: عبد الغني بسيوني عبد الله، نظرية الدولة في الإسلام، بيروت: الدار الجامعية، 1986، ص 56.

(25)حسين مؤنس، علم الإسلام، مصر: دار المعارف، 1973، ص 24 - 27.

(26)حسين مؤنس، المرجع نفسه، ص 211.

(27)ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص 522.

(28) ابن خلدون، المرجع نفسه، ص 245.

(29) جلال عبد الله معوض، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1، 1993، ص 137- 150.

(30)جلال عبد الله معوض ، "الفساد السياسي في الدول النامية"، دراسات عربية، العدد 4، 1987، ص 3- 30 .

(31) سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مقارنة المجتمع المدني والأهلي من منظور إسلامي بين الفكر والممارسة ، في: الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية ،ـ ط1، دمشق: دار الفكر ، 2003، ص 103.